Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (2) August(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

دور التنمية الرقمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

المدرس الدكتور حامد عباس المرزوك

جامعة المستقبل / كلية العلوم الإدارية

The role of digital development in achieving sustainable development in the Arab countries

Professor Dr. Hamid Abbas Al-Marzouq
hamid.abbas@uomus.edu.iq

الملخص

ان التطلع نحو بلوغ التنمية المستدامة ينبغي ان يكون ضمن سياسة اقتصادية ترتكز الى ستراتيجية ذات محتوى ديناميكي وهادف. كما وتعتمد على كيفية توطين انماط من التكنولوجيات المتطورة، وبما يحقق النمو الاقتصادي، ويُحدث التطور الاجتماعي. وسيكون للتنمية الرقمية دوراً حاسماً في التحول باتجاه الاقتصاد الرقمي. حيث ستؤدي الى خلق فرص استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات. أن ذلك التحول سينتج عنه، نموا اقتصادياً ملموساً، يؤدي الى زيادة الفرص المتاحة لتطور اجتماعي قائم على مجتمع ذكي، يتم فيه توظيف ادوات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في اتخاذ جميع القرارات. ومن هنا تاسست فكرة هذا البحث. حيث تم بناؤها، على فرضية مفادها: ان انشاء مجتمعات ذكية قائمة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في اتخاذ قراراتها، يرتكز الى تنمية رقمية، تقود الى اقتصاد رقمي، يحقق تنمية مستدامة. وقد تناول البحث جانبين اساسيين هما: الاول يتعلق بمكونات الاقتصاد الرقمي، من جهة العرض، ومن جهة الطلب. أما الثاني : فيتعلق بموقف الدول العربية، وهل ستقف داخل التنمية الرقمية، أم خارجها؟ وكيف ستواجه التحديات المحتملة اثناء عملية الانتقال. وقد خلص البحث الى ان خيار الانتقال الى التنمية الرقمية، يعتبر امراً ضرورياً، ذلك لانها ستكون ركيزة التنمية المستدامة، حالياً ومستقبلاً، وذلك لتوفر مستلزماتها من الموارد البشرية، والمادية، والمالية، وفي معظم هذه الدول. كما توصل البحث الى عدد من التوصيات، أهمها: تبني خطة تأخذ بنظر الاعتبار التوافق بين احتياجات كل بلد وامكانياته، في التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ومساهمة فاعلة من القطاع الخاص، وزيادة تخصيصات الانفاق على البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية، والتوسع في برامج الحكومة الإلكترونية، وتمكين المرأة، وزيادة كثافة الاستثمارات الاجنبية والمحلية وتوجيهها نحو نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

Summary

The aspiration to ards achieving sustainable development should be ithin an economic policy based on a strategy ith a dynamic and purposeful content. It also depends on ho to localize advanced technologies to achieve economic gro th and social development. Digital development ill play a crucial role in the transformation to ards a digital economy, and ill create opportunities for the use of information and communication technologies in all sectors. In fact, this transformation ill result in tangible economic gro th that ill increase the opportunities available for social development based on an intelligent society, in hich ICT tools are employed in all decisions. Hence the idea of this research as founded. It as built on the premise that: The establishment of smart societies based on the use of information and communication technologies in making their decisions is based on digital development, hich leads to a digital economy that achieves sustainable development. The research dealt ith t o main aspects: the first relates to the components of the digital economy, from the supply side and from the demand side. As for the second: it is related to the position of the Arab countries, and ill they stand ithin the digital development, or outside it? and ho to face potential challenges during the transition process. The research concluded that the option to move is necessary, being that digital development ill be the pillar of sustainable development no and in the future, due to the availability of its

requirements of human, material, and financial resources in most of these countries. The research also reached a number of recommendations, the most important of hich are: Adopting a plan that takes into account the compatibility bet een the needs of each country and its capabilities in the transition to ards a digital economy, an effective contribution from the private sector, an increase in spending on research and development in information and communication technology and its infrastructure, and the expansion of government programs e-commerce, empo ering omen, increasing the intensity of foreign and local investments and directing them to ards the transfer of information and communication technology.

المقدمة

ان تأثير التنمية الرقمية على التنمية المستدامة، كتأثير الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، على التطور الشامل الاقتصادي والاجتماعي، والذي استمر الى وقتنا الحاضر. فالتطور التكنولوجي الهائل، الذي يحدث حالياً، والذي يشكل اساس الاقتصاد الرقمي، كاستخدام الانترنيت، واستخدام الهواتف الذكية، والتعلم الآلي، وتحليل البيانات الضخمة بشكل متطور جدا، ما هو الا نتيجة لهذا التأثير. وقد امتد ليشمل تطبيقاته القطاعين الخاص، والعام، وفي مختلف انواع الشركات. حيث يتم تقديم الخدمات الالكترونية الى الاشخاص الطبيعية والمعنوية، دون تمييز. لقد تناول هذا البحث ، أولاً، تحديد أطر نظرية محددة، ودقيقة، استندت الى أهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠١٩، والتي وردت في الوثيقة الختامية للدول الاعضاء في الامم المتحدة، والى خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وتناول ثانياً كيفية الانتقال الى الاقتصاد الرقمي قي الدول العربية. كما احتوى على فصلين، حيث تناول الفصل الاول بنية التنمية الرقمية واساسيات تحولها نحو الاقتصاد الرقمي. بينما تناول الفصل الثاني واقع وتحديات الانتقال الى الاقتصاد الرقمي في الدول العربية. كما توصل الى خلاصة مفادها ضرورة ارتكاز التنمية المستدامة الى التنمية الرقمية، وذلك لتوفر مستلزماتها في الدول العربية، في العصر الراهن. كما استنتج عدد من التوصيات، كان أهمها: وجود خطة ونفقات مالية وبرامج مناسبة لتنمية مستدامة قائمة على الاقتصاد الرقمي.

اسباب اختيار البحث:

نظراُ لأن التنمية الرقمية تركزت في جوهر التحولات الكبيرة، التي يشهدها العالم نحو التكنولوجيا الحديثة، اصبح من الضروري ان تتوجه الدول العربية، بنفس الاتجاه، من خلال ضمان:

١- استثمار الامكانات المتاحة من الموارد البشرية، والمادية، والمالية بالطريقة المثلى التي تستفيد من أي تطور معاصر يصل اليه الابتكار الانساني ودون تفريط، والتي تضمن ايضاً، معالجة الازمات الاقتصادية المستفحلة كالبطالة والتضخم، وما ينتج عنهما من آثار سلبية على الصعيد الاجتماعي.

٢- الانسجام مع تطلعات المجتمع الدولي، في تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تم الاتفاق على أهدافها، وفي الوصول الى تنفيذ هذه التنمية وفق الخطط المعلنة.

اسئلة البحث: تركزت أسئلة البحث على ما يأتي:

١- هل يعتبر التوجه نحو التنمية الرقمية أساس للتنمية المستدامة؟

٢- هل ستقف الدول العربية داخل التنمية الرقمية أم خارجها؟

٣- ماهي خصوصيات التحديات المحتملة في الدول العربية وكيفية مواجهتها؟

هدف البحث:

يهدف البحث الى تفسير العلاقة بين سيرورة التنمية الشاملة ووسيلة تحقيقها في الدول العربية. وبما أن اختيار النمو الاقتصادي المتسارع والمؤثر، يعتمد على نمط التنمية المطبقة. فان الاختيار القائم على التنمية الرقمية، سيكون هو الموضوع المستهدف في ذلك التفسير.

فرضية البحث:

ان انشاء مجتمعات ذكية قائمة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في اتخاذ قراراتها، يرتكز الى تنمية رقمية تقود الى اقتصاد رقمي يحقق تنمية مستدامة في الدول العربية.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على فصلين، وكما يأتي:

الفصل الاول: التنمية الرقمية واساسيات تحولها الى الاقتصاد الرقمي

المبحث الاول: ماهية التنمية الرقمية واهدافها ومكوناتها الاساسية

١- ماهية التنمية الرقمية

٢- اهداف التنمية الرقمية

المبحث الثاني: مكونات الاقتصاد الرقمي

١- مكون الاقتصاد الرقمي من جهة العرض

٢- مكون الاقتصاد الرقمي من جهة الطلب

الفصل الثاني: واقع الانتقال الى الاقتصاد الرقمي في الدول العربية

المبحث الاول: مؤشر الجاهزية الشبكية

المبحث الثاني: مؤشر الابتكار العالمي

الفصل الثالث: التحديات المحتملة للتنمية الرقمية في الدول العربية وكيفية مواجهتها:

المبحث الاول: تحديات التنمية الرقمية المحتملة

١- التحديات العامة المشتركة للتنمية الرقمية

٢- تحديات التنمية الرقمية في الدول العربية

المبحث الثاني: كيفية مواجهة التحديات المحتملة للتنمية الرقمية في الدول العربية

الفصل الأول التنمية الرقمية واساسيات تحولها الى الاقتصاد الرقمي

المبحث الاول: ماهية التنمية الرقمية واهدافها ومكوناتها الاساسية:

١- ماهية التنمية الرقمية:

يبنى مفهوم التنمية الرقمية، على اساس التوجه نحو خلق فرص استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية. حيث ينتج عنها زيادة الفرص المتاحة، وتطوير الخدمات العامة. وسيتجسد القصد من ذلك، فيما سيؤدي اليه من ظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي، حيث يقوم على استخدام مستويات تكنولوجية تتقدم باستمرار. مثال ذلك الهواتف الذكية وتطبيقاتها، والمواقع الشبكية التفاعلية، والشبكات الاجتماعية، والمنصات التشاركية، والحوسبة السحابية..... الخ. كذلك، يقوم على التوسع في الاعمال الالكترونية، كالتصنيع، تصميم المنتج، التسويق،....الخ، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والشبكات وتقنيات الانترنيت.[١] حيث ترتبط الاعمال الالكترونية بمستوى تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات وبمعدلات نموه.[٢] ان هذه التكنولوجيات تجسد الإمكانيات المنبثقة عن القوة الشبكية للاقتصاد الرقمي،[٣] واستعداده على قيادة الاقتصاد التقليدي، باتجاه تحقيق نمو اقتصادي، يرتكز على تحسن هائل في انتاجية القوة العاملة، واحداث تطور اجتماعي يستوعب التطبيقات السابقة الذكر. ان كل ذلك أدى الى التأثير في إمكانات النمو والتنمية في جميع البلدان المتقدمة والنامية.

وبناء على ذلك، فإن إعداد الخطط الرقمية في السياسات العامة في كل بلد من بلدان العالم، وعلى الأخص، في البلدان العربية، يعتبر امرا حاسما لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، من اجل بلوغ اهداف التنمية المستدامة. فيتضح مما سبق، ان الوصول الى الاقتصاد الرقمي، يعني الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في جميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية. حيث سيؤدي ذلك الى زيادة الفرص والنمو وتطوير مستمر وتحسين في تقديم الخدمات. حيث ان الانتقال الى الاقتصاد الرقمي سيؤدي الى تطوير المجتمع باتجاه اكتساب مهارات ذكية. كما ستستخدم جميع الجهات الفاعلة في هذا النوع من المجتمعات، والمتمثلة بالسلطات الحكومية، وقطاع الاعمال، والافراد، سواء كانوا من الذكور، او الاناث، ادوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اتخاذ قراراتهم.

٢- اهداف التنمية الرقمية

ان الفجوة الرقمية، التي تتسع بين الدول المتقدمة والدول النامية، يمكن ان تعبر في أحد أوجهها عن الفجوة التكنولوجية ألتي بدأت خلال الثورة الصناعية، واستمر أثرها حتى الوقت الحاضر. وتسمى ايضاً بفجوة الفجوات، لانها تقع ضمن تسلسل هرمي يشتمل على الفجوة العلمية، الفجوة التشريعية، فجوات الفقر، فجوة الدخل، فجوة الغذاء، فجوة المأوى، فجوة الرعاية الصحية، فجوة التعليم، فجوة العمل، فجوة البنى الاساسية. [٤] فالتنمية الرقمية، والمعلوماتية تمثل فرصة تاريخية أمام البلدان النامية لتحقيق قفزة كمية إلى الأمام، لتطوير طاقاتها الإنتاجية، والابداعية، والاندماج في الاقتصاد العالمي. [٥]

فينصب الهدف الرئيسي من التنمية الرقمية، التوجه نحو انشاء مجتمعات ذكية، قائمة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في اتخاذ قراراتها. حيث يدار التفاعل البشري والبنى التحتية والخدمات العامة بطريقة ذكية. [٦] وبناء على ذلك، ستكون الشرائح المستهدفة، بالدرجة الاساسية، هما شريحة الشباب والنساء. وهذا يمثل البعد الثاني، الذي تستند اليه خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وهو البعد الاجتماعي. [7] حيث يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجنسين، وكذلك تحقيق المشاركة في صنع القرار. وهو يمثل ايضا، الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠١٩، [٨] والتي وردت في الوثيقة الختامية للدول الاعضاء في الامم المتحدة، المتقدمة منها والنامية، للحد من اوجه عدم المساواة. ولكن السؤال المهم هنا هو كيف يمكن الوصول الى التنمية الرقمية؟ ان الاجابة على هذا السؤال، يكمن في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو الهدف الثامن، [٩] من اهداف التنمية المستدامة، وهو الذي سيؤدي الى التنمية الرقمية ومن ثم الى الاقتصاد الرقمي. ومن هنا لا بد من البحث عن مكوناته، في جانبين: الجانب الاولى: يتعلق باساسيات مكونات الاقتصاد الرقمي، أما الجانب الثاني فيتعلق بكيفية انتقال الدول العربية الى الاقتصاد الرقمي وتحدياته.

المبحث الثاني: مكونات الاقتصاد الرقمي:

١- مكون الاقتصاد الرقمي من جهة العرض

٢- مكون الاقتصاد الرقمي من جهة الطلب

١- مكون الاقتصاد الرقمي من جهة العرض: ويرتكز الى ٣ مكونات [١٠] :

المكون الاول: قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : ويضم هذا القطاع صناعة السلع والخدمات، ومساهمة كل منهما في مختلف الانشطة الاقتصادية، وعلى الاخص، في الانشطة التجارية وفي الوظائف المختلفة.

المكون الثاني: البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: حيث تمكن هذه البنى الانشطة المختلفة في القطاع العام، وفي القطاع الخاص، وكافة افراد المجتمع من الوصول الى خدمات الاتصالات والانترنت واستخدامها بأسعار مناسبة ونوعية مناسبة. ولا يمكن تصور لوجود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدون بنى تحتية ملائمة، تمكن من الانتقال الى الاقتصاد الرقمي. [١١]

المكون الثالث: الابتكار الرقمي : ويقصد به الانفاق والاستثمار في البحث والتطوير، ويقوم على الاستخدام الكثيف لرؤوس الأموال. وبالرغم من كونه محاطاً بدرجة عالية من المخاطر، إلا انه يمثل عنصراً أساسيا في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. حيث يحقق نمواً كبيراً يؤثر في كل الاقتصاد الوطني. [١٢]

٢- مكون الاقتصاد الرقمي من جهة الطلب:

ويستند الى ٣ مرتكزات وعلى اساس الاستخدام للتكنولوجيا الرقمية، وكما يأتي:

المرتكز الاول: الطلب من قبل القطاع العائلي. حيث يعتبر توفر خدمة الانترنت، من قبل الاسر، مؤشرا رئيسا يقيس الاستخدام المحتمل، وما هو المستوى التكنولوجي المتاح.

المرتكز الثاني: الطلب من قبل قطاع الاعمال، في المنشآت الصغيرة، والمتوسطة.

المرتكز الثالث: الطلب من قبل القطاع العام، وفي مختلف الانشطة، كالصحة والنقل والتعليم وخدمات الحكومة الالكترونية. حيث ان التكنولوجيا الرقمية تحسن الفعاليات الحكومية، لا سيما في مجال ابلاغ افراد المجتمع وتحسين اداء الموظفين، وكذلك مشاركة الافراد.[١٣]

الفصل الثاني واقع الانتقال الى الاقتصاد الرقمي في الدول العربية

بادئ ذي بدأ، لا بد من الاشارة الى ضرورة فصل البحث في موضوع الانتقال الى الاقتصاد الرقمي، عن البحث في موضوع التحديات المتعددة، التي تعيق التنمية الرقمية في الدول العربية، والتي تؤدي الى صعوبة الانتقال الى الاقتصاد الرقمي. حيث تشير الدراسات الى عدم وجود مؤشر مخصص لقياس الاقتصاد الرقمي في هذه الدول، وبالتالي قياس درجة الانتقال. وبناء على ذلك، سنعتمد على بعض جوانب العرض والطلب التي تناولناها سابقاً، وتحديداً سنلجأ الى مؤشرين دوليين في قياس درجة النمو المتحققة. حيث سنكرس هذا الفصل لهذين المؤشرين، يعقبهما تناول موضوع التحديات وهما [١٤] :

- المؤشر الاول: مؤشر الجاهزية الشبكية للمنتدى الاقتصادي العالمي.
- المؤشر الثاني: مؤشرالابتكار العالمي للمعهد الاوربي لادارة الاعمال.

المبحث الاول: مؤشر الجاهزية الشبكية:

يقاس مؤشر الجاهزية الشبكية للمنتدى الاقتصادي العالمي، بمستوى البنية التحتية لمجتمع المعلومات في القطاعات الرئيسية، اي القطاع العام، القطاع الخاص، والقطاع العائلي، ومدى تأهل الافراد، وكفاءة الاسواق، ومدى استجابة المؤسسات التشريعية والتنفيذية للتغيرات الكمية والنوعية لمجتمع المعلومات. فاستنادا الى هذا المؤشر، فان هناك اختلاف في درجة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية، وذلك بسبب اختلاف الدخل، وعدد السكان، والاستقرار السياسي، في الدول العربية. ان هذا يتضح من الجدول الآتي رقم ١، الذي تم بموجبه اعتماد عدة مؤشرات من أجل تقييم هذا الانتقال وكما يأتي:

١- تم اختيار البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وكذلك استخدامها.

٢- أن الجدول يبين ترتيب هذه البلدان على المستوى العالمي وحسب كل ركيزة سابقة.

٣- أن الجدول يبين ولكن بشكل غير مباشر ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي واحدة من اهم المحركات للقاعدة العلمية التي تدفع الى اقتصاد ابتكاري.

٤- يستخلص من الجدول ان التقدم الذي احرزنه الدول العربية في التنمية الرقمية، هو تقدم محدود ، وبالتالي سوف تحتاج هذه الدول الى فترة انتقال طويلة بإتجاه الاقتصاد الرقمي.

جدول رقم ١: مؤشر الجاهزية الشبكية ٢٠١٦ (الترتيب: العالمي وحسب الركيزة) لبعض البلدان العربية (١٣٩ بلداً مشمولاً بالمسح)

البلد / الركيزة (الترتيب العالمي)	جاهزية البنى التحتية	الاستخدام الشخصي	الاستخدام في قطاع الاعمال	الاستخدام الحكومي
الامارات العربية المتحدة (٢٦)	٢٨	١٩	٢٧	٢
المملكة العربية السعودية (٣٣)	٣٦	٢١	٤٢	١١
الأردن (٦٠)	٩٢	٧٠	٤١	٤٧
المغرب (٧٨)	١٠٢	٦٧	١٠٥	٤١
مصر (٩٦)	٩٧	٨٠	١٢٩	٦٧

المصدر : ord economic forum 2016

المبحث الثاني: مؤشر الابتكار العالمي:

ان تطبيق هذا المؤشر، سيوضح تقريباً، نفس نتيجة المؤشر السابق. فاستناداً الى مؤشر الابتكار العالمي للمعهد الاوربي لادارة الاعمال، يتضح ان هناك ضعفاً في معظم الدول العربية. حيث ان تحليل مؤشر تطور قطاع الاعمال ومؤشر تطور السوق فيما يتعلق بالإئتمان، الاستثمار، التجارة وحجم السوق، وهي المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، يبين انها ضعيفة الى حد كبير. وهذا يتضح من الجدول رقم ٢ الآتي:

جدول رقم ٢ : مؤشر الابتكار العالمي ٢٠١٦ (الترتيب: العالمي وحسب العمود) لبعض البلدان العربية (١٢٨ بلداً مشمولاً بالمسح)

البلد / الركيزة (الترتيب العالمي)	تطور السوق	تطور قطاع الاعمال
الامارات العربية المتحدة (٤١)	٤٢	٢٤
المملكة العربية السعودية (٤٩)	٣٨	٦٦
الأردن (٨٢)	١١٥	١١٦
المغرب (٧٢)	٩٨	١٢٥
مصر (١٠٧)	١١٠	١٢٢

المصدر : تجمع الاسكوا ، استنادا الى بيانات من جامعة كورنيل. والمعهد الأوروبي لإدارة الاعمال (INSEAD). والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ٢٠١٦ .كذلك فان المقارنة في الانفاق على البحث والتطوير، بين البلدان العربية، والانفاق العالمي، تؤشر النسبة المنخفضة جداُ في هذا المجال، وكما يتضح من الجدول الآتي رقم ٣:

جدول رقم ٣ : الإنفاق العالمي على البحث والتطوير (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)ومصادر التمويل (النسبة المئوية) البلدان العربية (آخر سنة متاحة)

البلد / الركيزة	الانفاق العالمي على البحث والتطوير	النسبة الممولة من الشركات قطاع الاعمال	النسبة الممولة من من الحكومة	النسبة الممولة من التعليم العالي	النسبة الممولة من الخارج	النسبة الممولة من مصادر غير محددة
الامارات العربية المتحدة (٢٠١٤)	٠.٧	٧٤.٣	٢٥.٧	–	–	–
المملكة العربية السعودية (٢٠١٤)	٠.٠٧	–	–	–	–	–
الأردن (٢٠٠٨)	٠.٤٣	–	–	–	–	–
المغرب (٢٠١٠)	٠.٧١	٢٩.٩	٢٣.١	٤٥.٣	١.٧	–
مصر (٢٠١٤)	٠.٦٨	٨.١	٩١.٧	–	٠.٢	–
العراق (٢٠١٤)	٠.٠٤	١.٨	٩٨	–	–	–

المصدر : قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء على الانترنت

ملاحظة : (–) يعني الصفر او غير متاحة (حسب السياق)

حيث يبين الجدول رقم ٣، حقيقة القصور في البلدان العربية، على صعيد الانفاق على البحث والتطوير (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)، وذلك مقارنة بمستوى الانفاق العالمي. فنلاحظ ان هذه النسبة، ادنى بكثير من القيمة المتوسطة بالبلدان المتقدمة. فهذه النسبة لا تزيد عند أعلى مستوياتها عن ٠.٧١ في المغرب في عام ٢٠١٠. بينما تنخفض الى أدنى مستوياتها في العراق، حيث وصلت في عام ٢٠١٤ الى ٠.٠٠٤. كما نلاحظ ايضاً، ان التمويل في البلدان العربية تتعدد مصادره. فتساهم شركات قطاع الاعمال، التعليم العالي، مصادر من خارج البلاد، ومصادر أخرى، بنسب مهمة، عدا العراق حيث تشكل النسبة الممولة من الحكومة ٩٨٪ ومن شركات قطاع الاعمال ما نسبته ١.٨٪. في الحقيقة، ان تدني نسبة الانفاق على البحث والتطوير، سيمثل تحدياً آخر، وسيضاف حتماً الى التحديات التي ذكرناها سابقاً. كما سينضم الى التحديات المحتملة للتنمية الرقمية في الدول العربية، والتي سنتناولها لاحقاً. وبالتالي سيتأخر الانتقال الى الاقتصاد الرقمي.

الفصل الثالث التحديات المحتملة للتنمية الرقمية في الدول العربية وكيفية مواجهتها

ان اختيار اي مسار للتنمية، سيواجه تحديات محتملة، وستكون درجة تأثيرها حسب الظروف الخارجية والداخلية لكل منظومة سياسية. وستعتمد كيفية مواجهتها على خطط الادارة السياسية في كل بلد. وبما ان التقدم التكنولوجي، في كل مرحلة زمنية، سيؤثر في درجة النمو الاقتصادي المستهدفة، فسيكون لخطط الادارة السياسية دورا حاسماً، في دقة تحديد اختيار المستوى التكنولوجي، التي تبنى عليه الستراتيجية المستقبلية للبلاد. كذلك فأن البحث عن أنواع التحديات المحتملة، تُظهر وجود تحديات عامة مشتركة، يمكن ان تواجهها جميع البلدان، وأُخرى خاصة ببلد معين، أو مجموعة من البلدان قد تتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كالبلدان العربية مثلاً. وهذا ماسنتناوله فيما يأتي:

المبحث الاول: تحديات التنمية الرقمية المحتملة:

سنتناول في هذا المبحث التحديات العامة المشتركة، التي يمكن أن يتعرض لها أي بلد من بلدان العالم، متقدماً كان أم نامياً، ثم سنبحث في التحديات التي من المحتمل أن تواجه التنمية الرقمية في الدول العربية.

١- التحديات العامة المشتركة للتنمية الرقمية

يمكن ارجاع تحديات التنمية الرقمية العامة المحتملة أمام دول العالم، الى أسباب ظهورها. فهناك الاسباب التكنولوجية، التي ترتبط بسرعة التطور التكنولوجي، وتنمية الاحتكار التكنولوجي. وهناك الاسباب الاقتصادية، التي تتمثل في ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات، والتهام الشركات المتعددة الجنسية للاسواق المحلية، وكلفة الملكية الفكرية. وهناك أسباب سياسية، تتمثل بصعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية. وهناك الاسباب الاجتماعية، التي تتمثل بتدني التعليم وعدم توافر فرص التعلم والامية، والفجوة اللغوية والجمود المجتمعي والجمود التنظيمي والتشريعي. [١٥] ولكن البحث في الاسباب ذو المنشأ الاجتماعي، والموجودة أصلاً في داخل معظم هذه المجتمعات، مع اختلاف في درجة حدتها، كمشكلة عدم المساواة بين الذكور والاناث، من المحتمل ان تأخذ بالاتساع. ففي حالة التوجه نحو ستراتيجية تقوم على بناء تكنولوجي خارجي النشأة، التي يمكن أن تحدث زيادة في نسبة البطالة، بسبب أدخال هذا الفن التكنولوجي الجديد، بحيث لا يمكن ان تتكيف القوة العاملة مع متطلباته في الأمد القصير، ولا حتى في الأمد المتوسط، اذا كان الفن التكنولوجي متقدم جداً. علماً ان هذا يختلف من بلد الى آخر، وحسب ظروفه وطبيعته، وكذلك على حجم التحديات المحتملة. أو قد تحدث بشكل متزامن تحديات متسببة عن سيطرة عدد محدود من الفاعلين الاقتصاديين، فضلاً عن المخاطر الكبيرة على البيانات كنتيجة لحصول أختراقات على الشبكات.

٢- تحديات التنمية الرقمية في الدول العربية

استناداً الى كل ما ذكرناه سابقاً، فان المفهوم الشامل للفجوة الرقمية التي احدثتها ثورة المعلومات والاتصالات، يرتبط باكتساب المعرفة ويشمل ايضاً توليد المعرفة الجديدة، [١٦] من خلال مؤسسات البحث والتطوير، وكذلك في مؤسسات الانتاج والخدمات. كما ويمكن ان تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي، الذي يستند لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية – الانترنيت – وتوافر طرق المعلومات السريعة، والهواتف النقالة، وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، [١٧] وهذه الفجوة تتسع بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة باستمرار. [١٨] ويعود ذلك بشكل رئيسي، إلى عوامل خارجية النشأة أولاً Exogenous ، وإلى عوامل داخلية النشأة ثانياً Endogenous. فبالنسبة للعوامل خارجية النشأة تعود الى طبيعة وتكلفة تقنية المعلومات والاتصالات. حيث تكون ذات قابلية عالية الاحتكار والدمج، وذات ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة. وكذلك إلى تزايد هجرة العقول العربية إلى الخارج. [١٩] أما بالنسبة للعوامل داخلية النشأة، فهي تحديات يمكن أن تأخذ ابعاد أُخرى في الدول العربية. وهذا يعني، ان هناك قائمة أخرى من التحديات يفترض احتمال حدوثها. فبالإضافة الى ما تم ذكره سابقاً، من عدم المساواة بين الذكور والاناث، وزيادة نسبة البطالة، وسيطرة عدد محدود من الفاعلين الاقتصاديين،

والمخاطر على البيانات. فهناك تحديات أُخرى ذو منشأ اجتماعي ومنشأ أقتصادي، يمكن اعتبارها خاصة بالمنطقة العربية. فبطء النمو الاقتصادي، استفحال البطالة، تحديات البيئة، انعدام الاسقرار السياسي، ونزوح السكان، تعتبر تحديات يمكن أن تعيق التنمية الرقمية في الدول العربية. وقد تكون بعض هذه التحديات شديدة التأثير كحالة انعدام الاسقرار السياسي ونزوح السكان، حيث ترتفع في بعض المناطق من الدول العربية بسبب النزاعات الداخية المستمرة. يضاف الى ذلك وجود تفاوت معلوماتي شديد بين البلدان العربية، حتى تلك التي تتساوى في معدل التنمية البشرية. فهناك عوائق تعمل على توسيع هذه الفجوة الرقمية، داخل كل دولة عربية، من أهمها عاملين: الاول يرتبط بالهيكل القانوني والتشريعي الحالي والذي لا يلبي احتياجات ومتطلبات العمل بالاعمال الالكترونية،[٢٠] وعلى الاخص التجارة الالكترونية.[٢١] والعامل الثاني يتعلق باللغات الاجنبية. فمعظم المواد المتاحة على الانترنت متاحة باللغة الانجليزية. وهي لغة لا يتقنها إلا القليل في المنطقة، وستؤدي قلة المواد المتوفرة على الانترنت باللغة العربية، إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات. [22]

أما فيما يتعلق بتوجهات التحول الى الاقتصاد الرقمي، الذي يقوم على تكنولوجيات متطورة، فهناك رأيان هما : الرأي الاول: ينظر الى هذا التحول في الدول العربية، على انه ليس أولوية عاجلة، وذلك لوجود الكثير من المعوقات التي ذكرناها سابقا، والتي قد تزداد تعقيدا بوجود المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، في داخل هذه الدول. أما الرأي الثاني: فيرى ان التطبيق الصحيح سوف يساعد كثيرا في تجاوز هذا التحديات، وكذلك في حل المشاكل، لا سيما تلك المشاكل المرتبطة بالجانب الاقتصادي، وبالتالي يعجل في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: كيفية مواجهة التحديات المحتملة للتنمية الرقمية في الدول العربية

ان مواجهة كل التحديات المحتملة، التي ذكرناها سابقاً، تتمثل باعتماد ادارة سياسية صحيحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتم ذلك من خلال الخطط الرقمية التي ستُعتمد في السياسات العامة، في كل بلد من بلدان العالم، وعلى الاخص، في البلدان النامية. ويعتبر هذا التوجه بالنسبة للبلدان العربية، امراً حاسماً لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من أجل احداث تغييرا اجتماعيا مناسبا، من اجل بلوغ اهداف التنمية المستدامة. ويمكن القول، ان اتباع ادارة سياسية سليمة يعتبر شرطاً مسبقاً وضرورياً، في انجاح اية ستراتيجية رقمية وطنية، وذلك لأنها تضمن تخصيص مناسب للموارد البشرية والمالية والمادية، من اجل تنفيذ ومتابعة هذا التوجه في النهج الحكومي. كما ينبغي ان تعالج الستراتيجية المطبقة، من قبل الادارة السياسية، وبشكل دقيق، كل ما يتعلق بجهتي العرض والطلب للاقتصاد الرقمي. فمن جهة العرض، ينبغي زيادة تطوير البنى التحتية للاتصالات، والحفاظ على الانترنت المفتوح، واستمرارية ضمان بقاء القنوات مفتوحة مع الاسواق الدولية. اما من جهة الطلب، فينبغي تعزيز خدمات الحكومة الالكترونية، وضمان تحسين الوصول الى المعلومات والبيانات في القطاع العام، وتشجيع اعتماد قطاع الاعمال، سواء المنشاءات الصغيرة او المتوسطة او الكبيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتركيز على القطاعات الرئيسية كالرعاية الصحية والنقل والتعليم وجميع المهارات الاخرى.

الخلاصة

ان التنمية الرقمية ستكون ركيزة التنمية المستدامة حالياً ومستقبلاً. فالاستفادة من مزاياها في التأثير على التطور الشامل الاقتصادي والاجتماعي، وبما ينسجم مع التطلع نحو تحقيق ألاهداف السبعة عشر، يكون من خلال التوجه نحو هذه الثورة الرقمية، من قبل الدول العربية. ولم يُعد ذلك مجرد احد الخيارات، بل اصبح امراً ضرورياً، لما لديها من موارد بشرية ومادية ومالية يمكن توضيفها لدفع عجلة النمو الاقتصادي للتخلص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها استفحال البطالة وعدم العدالة والتحديات البيئية ونواحي أخرى كثيرة.

التوصيات:

١- تبني خطة تاخذ بنظر الاعتبار التوافق بين احتياجات كل بلد وامكانياته في التحول نحو الاقتصاد الرقمي.
٢- التحول نحو الاقتصاد الرقمي يتطلب مساهمة فاعلة من القطاع الخاص.
٣- زيادة تخصيصات الانفاق على البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية.
٤- تفعيل قوانين حماية الانتاج الفكري وبرآءات الاختراع.
٥- تسهيل امكانية الحصول على الائتمان ولكلا الجنسين لغرض الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٦- التوسع في برامج الحكومة الإلكترونية للوصول الى المدن الذكية والمنازل الذكية والمواطنين الاذكياء.
٧- ان تأخذ السياسات والخطط الوطنية موضوع تمكين المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٨- اتباع سياسات تؤدي الى زيادة كثافة الاستثمارات الاجنبية والمحلية وتوجيهها نحو نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصادر

المصادر (باللغة العربية)

١- أمال قلبازة و يوسفي رشيد: تحديات التنمية الاقتصادية والفجوة الرقمية في العالم العربي –دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، جامعة البليدة ، مجلة الابداع، المجلد ٢ ، العدد ٢. تم الاطلاع عليه في الموقع : https:// .asjp.cerist.dz/en/do nArticle/269/2/2/18603

٢- د. سعد خضير عباس الرهيمي: الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل المجلد التاسع عشر،العدد ٤، ٢٠١١.٢٠١١.

٣- د. سعد غالب ياسين و د. غالب عوض الرفاعي : الاعمال الالكترونية في البيئة العربية – الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان الاردن، ٦-٨ ايار ٢٠٠٢، بحوث المؤتمر – الجزء الاول.

٤- الأمم المتحدة، الاسكوا، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٤-٣-٢٠٢٢ على الموقع: shorturl.at/npzLV

٥- shorturl.at/bquF2

٦- الموقع : https://unstats.un.org/sdgs/report/2019 /

المصادر (باللغة الانكليزية)

8- Alter Steven; Information systems. The Foundation of E- Business, N.J; Prentice-Hall, 4th ed, 2002.

9- Dr. Abdulrahim Al-Faris; The effects of mobile phones on economic elfare: the case of Amman / Jordan, The 2th Scientific Conference of the College of Economics & Administrative Sciences, Al-Zaytoonah University of Jordan, 6-8 May,2002.

10- Dr. Firas Al-Ezza; Internet security and the relationship bet een internet, extranet and E-commerce, The 2th Scientific Conference of the College of Economics & Administrative Sciences, Al-Zaytoonah University of Jordan, 6-8 May,2002.

11- Dr. Saad Al-Rehami; Expansionary effect in the demand for e-commerce as a result of the application of business intelligence, International Scientific Conference of the University of Babylon (ISCUB-December 1-2, 2019).

12- orld Bank, 2016.

13- orld Economic Forum,2016

١: Alter Steven; Information systems. The Foundation of E- Business, N.J; Prentice-Hall, 4th ed, 2002, P.5.

٢ : د. سعد غالب ياسين و د. غالب عوض الرفاعي : الاعمال الالكترونية في البيئة العربية – الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان الاردن، ٦-٨ ايار ٢٠٠٢، بحوث المؤتمر – الجزء الاول ، ص ٣١

٣ : الأمم المتحدة، الاسكوا، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، ص ٣. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٣٢-٣-٢٠٢٢ على الموقع: shorturl.at/npzLV

٤ : نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، أغسطس ٢٨٨٥ ،ص ١٣.

٥ : أمال قلبازة و يوسفي رشيد: تحديات التنمية الاقتصادية والفجوة الرقمية في العالم العربي –دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، جامعة البليدة ، مجلة الابداع ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، ص ٤. تم الاطلاع عليه في الموقع : https:// .asjp.cerist.dz/en/do nArticle/269/2/2/18603

٦ : المصدر السابق، ص ٤.

[7] : انظر في الموقع الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٣-٣-٢٠٢٢: shorturl.at/bquF2

[٨] : انظر في الموقع الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٣ -٣-٢٠٢٢:
https://unstats.un.org/sdgs/report/2019 /

[٩] : المصدر السابق.

[١٠] : الأمم المتحدة، الاسكوا، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، مصدر سابق ص ٩.

[١١] : المصدر السابق، ص ١٦.

[١٢] : المصدر السابق، ص ٢٠.

[١٣] : orld Bank, 2016

[١٤] : الأمم المتحدة، الاسكوا، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، مصدر سابق ص ٣٩.

[١٥] : أمال قلبازة و يوسفي رشيد: مصدر سابق، ص ٦.

[١٦] : أنظر: د. سعد خضير عباس الرهيمي: الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل المجلد التاسع عشر،العدد ٤، ٢٠١١.٢٠١١ , ص. ٣٧٧.

[١٧] : أمال قلبازة و يوسفي رشيد: مصدر سابق ، ص ٤.

[١٨] : د. سعد غالب ياسين و د. غالب عوض الرفاعي : الاعمال الالكترونية في البيئة العربية – الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان الاردن، ٦-٨ ايار ٢٠٠٢، بحوث المؤتمر – الجزء الاول ، ص ٣١ .

[١٩] : المصدر السابق. ص، ٤.

[٢٠] : د. سعد غالب ياسين ود.غالب عوض الرفاعي: مصدر سابق، ص ٣٢.

[٢١] : Dr. Saad Al-Rehami; Expansionary effect in the demand for e-commerce as a result of the application of business intelligence,International Scientific Conference of the University of Babylon (ISCUB-December 1-2, 2019), P.5.

[22] : المصدر السابق، ص٤.